

# مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الثانية والتسعين بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،

يوم الثلاثاء ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٨، الساعة ١٠/١٠ صباحاً

الرئيس: السيد أحمد أوزوجو (تركيا)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح جلسة مؤتمر نزع السلاح العامة الـ ١٠٩٢. بما أنه هذا هو الأول من رئاستي، سأدلي ببيان افتتاحي.

(ثم تكلم بالفرنسية)

في الوقت الذي يتبوأ فيه وفدي رئاسة مؤتمر نزع السلاح، اسمحوا لي أن أقول لكم بعض الكلمات كمقدمة. إنه لشرف عظيم بالنسبة لبلدي وأيضاً بالنسبة لي ترؤس هذا الجمع الكريم.

وأود، أولاً وقبل كل شيء، أن أشكر سلفي، ممثل تونس الدائم الموقر، السفير سمير العبيدي، على الجهود التي بذلها لإرساء الأسس لأعمالنا لهذه السنة. وفي الوقت ذاته، أود أن أؤكد على التعاون الوثيق الذي نشأ بين رؤساء المؤتمر. إنني أدين لهم بالامتنان.

ولا يسعني إلا أن أعرب عن امتناني لرؤساء المؤتمر في السنة المنصرمة، الذين وفروا لنا قاعدة متينة لأعمالنا. كما يطيب لي أن أشكر السيد سيرجي أوردزونيكيدزه، الأمين العام للمؤتمر، وكذا نائبه، السيد تيم كوغلي، وجميع زملائهما على مساعدتهم وعلى استعدادهم لمّد يد العون.

ولقد شهدت السنة الماضية تخليد الذكرى الـ ٨٠٠ لمولود مولانا الرومي، ذلكم المفكر الصوفي البارز والفيلسوف الإنساني والشاعر المشهور عالمياً. وقد كتب يقول: "الحقيقة مرآة سقطت من يد الإله ثم هُشِّمت. وكل واحد يلتقط شقفة منها ويدعي أن الحقيقة فيها".

سوف يبدو أن مرآة قد هُشِّمت في هذه الغرفة. ومنذ أزيد من عقد، ما فتئنا كلنا تقريباً نعمل بعزم لترميمها. ويظهر أن العديد منّا له شقوقات من المرآة ويظن أنه قد عثر على الحقيقة فيها. بيد أن ما هو حق عند البعض ليس دائماً كذلك عند غيره. وهذا ما يحدث أحياناً لا سيما في الوسط المتعدد الأطراف الذي نزاوّل فيه أعمالنا.

إن تعددية الأطراف تلقى بعض المصاعب. لكنها لم تتحطم بأي حال من الأحوال ولم تفقد من أهميتها. بل العكس تماماً - أعتقد أنها قد ارتفع شأنها. فعلينا نحن أن نجتمع قطع هذه المرآة التي ترمز إلى التوافق في عالمنا المعاصر.

(ثم تكلم بالإنكليزية)

إن تركيا تحبذ نزاعاً عالمياً وشاملاً للسلاح وتساند كافة الجهود المبذولة في مضمار استدامة الأمن الدولي عن طريق تحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح. وتعتبر تركيا أن لمؤتمر نزع السلاح دوراً قيادياً في التصدي للتحديات الأمنية التي تواجهها دولنا.

وكما أعاد إلى أذهاننا وزير دفاع المملكة المتحدة، السيد ديس براون، في خطابه أمام مؤتمر نزع السلاح قبل أسبوعين، "فإن التحديات العالمية تستلزم حلولاً عالمية". ولا مرأى أن المشاكل العالمية لا يمكن أن تحلّ أحادياً

## الرئيس

أو ثنائياً أو في دوائر صغيرة من الدول المتشابهة التفكير. إن تعددية الأطراف الفعلية ضرورية وممكنة التحقيق. ولهذا، لا بد من التسليم بالشواغل الأمنية المشروعة لكافة الدول.

فلا أحد يشكك في أهمية مؤتمر نزع السلاح باعتباره المنتدى العالمي الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض على نزع السلاح. وقد تحققت انطلاقة كبيرة داخل غرفة مجلس عصبة الأمم التاريخية هذه. بيد أننا لم نتمكن، رغم محاولات كثيرة، من الخروج من المأزق الذي استغرق عقداً من الزمن والذي يظل يتخبط فيه المؤتمر. يلزمنا جميعاً أن نسعى جاهدين من أجل إعطاء دفعة جديدة ستسمح لنا بالتقدم نحو التوافق على أعمالنا المقبلة.

ومنذ مطلع هذا العام، أدلى في هذا المؤتمر بعدد من التصريحات ذات المغزى الكبير. فقد ذكرنا الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي - مون، في بيانه عند افتتاح دورة عام ٢٠٠٨، قائلاً "إن هذا الجهاز لم يفقد صلاحيته. غير أن الخطر يهدده بأن يضل طريقه". ومضى الأمين العام قائلاً "وللعودة إلى سبيل النجاح، لا بد للمؤتمر من إذكاء الطموح والشعور بوحدة الهدف اللذين أسفرا عن إنجازاته الماضية، ومنها معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الأسلحة الكيماوية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية".

وأود أيضاً التشديد على عبارات الدعم المشجعة التي جاء بها إلى جنيف وزير الشؤون الخارجية التونسي، السيد عبد الوهاب عبد الله؛ ووزير دفاع المملكة المتحدة، السيد ديس براون؛ ومدير الأمن النووي الوطني للولايات المتحدة، السيد توماس داغوستينو؛ ووزير الشؤون الخارجية الروسي، السيد سيرجي لافروف. كما أصغينا باهتمام إلى الرسالة التي وجهها وزير الشؤون الخارجية الصيني، السيد يانغ جيتشي. وقد صدرت منهم جميعاً إشارة واضحة لدعم المؤتمر. نحن الآن بحاجة إلى الإنجاز وإلى أن نحقق تطلعاتهم.

وأنا ممتن لمنسقي بنود جدول الأعمال. فقد أبانوا عن قيادة مقتدرة وإرشاد حكيم. وأنا متيقن أن الجولة الثانية من المناقشات غير الرسمية ستكون على نفس القدر من الحفز والاستشراف.

إنني أتطلع إلى تعاون مثمر معكم جميعاً. وبالتنسيق الوثيق مع زملائي من توليفة الرؤساء الستة، سأواصل إجراء مشاورات مكثفة والبحث عن إمكانية إيجاد التوافق حول الاقتراح الرئاسي الذي صاغه رؤساء السنة الماضية.

وإنني أعني تماماً ضخامة وتعقد المهام التي تنتظرنا في هذا الصدد. وإذا أخذ في الحسبان الأولوية القصوى المعطاة لجهودنا المشتركة، سوف أناشد بشدة جميع الوفود إلى أن تُبدي ما يلزم من روح التوافق والمرونة. وسيكون تعاون الجميع ودعمهم حاسماً في بلوغ أهدافنا المشتركة لكسر الجمود الطويل الأمد في مؤتمر نزع السلاح. وإن أولئك الذين يؤخرون جهودنا المبذولة لعبور الجسر يلزمهم أن يدركوا أن السماح لنا بالاستغلال الكامل لإمكانات المؤتمر سوف يكون له أثر إيجابي على الكل. سوف يسمح ذلك للمؤتمر بتحقيق نتائج نافعة لأننا المشترك، بما فيه أمنهم.

### الرئيس

وسوف يتيح بدء المفاوضات في المؤتمر الفرصة اللازمة حقاً للدلالة على القيادة الجماعية ولنيل مكاسب مهمة بشأن نزع السلاح. إن مؤتمر نزع السلاح منتدىّ تفاوضي بالفعل، والقيام بسلسلة من المهام غير المنقطعة لا يسمح لنا بأن نفي بالولاية المنوطة بنا. إن الحاجة تدعو بإلحاح متزايد إلى اتخاذ التدابير.

والآن، أود أن أعطيكم لمحة عامة عن جدول أنشطتنا أثناء مدة ولاية تركيا.

ستُعقد بعد ظهر اليوم جلسة غير رسمية مخصصة للبندين ١ و ٢ من جدول الأعمال مع التركيز بصفة عامة على نزع السلاح النووي. وغداً بعد الظهر، ستُعقد جلسة غير رسمية مخصصة للبندين ١ و ٢ من جدول الأعمال مع التركيز بصفة عامة على حظر إنتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وفي يوم الخميس صباحاً وبعد الظهر، ستُعقد جلستان غير رسميتين مخصصتين، على التوالي، للبندين ٣ و ٤ من جدول الأعمال.

ولديّ معلومتان إضافيتان فيما يتعلق بالمشاورات غير الرسمية التي ستُجرى هذا الأسبوع. سيُقدم رئيس لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، السيد جيرار براشي، يوم الخميس صباحاً، عرضاً في المناقشة غير الرسمية المتعلقة بمنع حدوث سباق التسلح في الفضاء الخارجي. ومن جهة أخرى، أبلغنا أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية لن تستطيع إرسال مسؤول لتقديم عرض فيما يتصل بحظر إنتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، بما في ذلك جانب التحقق.

وفي الأسبوع القادم، ستكون لنا جلستان عامتان تعقدان يومي الثلاثاء والخميس صباحاً. وستُعقد كذلك جلسات غير رسمية مخصصة للبند ٥ و ٦ و ٧ من جدول الأعمال.

وخلال الأسبوع الأول من آذار/مارس، سيُعقد في جنيف الشطر الرفيع المستوى من مجلس حقوق الإنسان. وبما أننا نقرب من ذلك الاجتماع، أود أن أناشد من جديد كبار الشخصيات السياسية إلى مخاطبة المؤتمر. إن مشاركتهم وانخراطهم سيزيدان من إثراء مناقشاتنا وسيبعثان على زيادة الاهتمام بعملنا. وستبذل الرئاسة قصارى جهودها لتنظيم جلسات عامة خاصة لأي واحد من الوجهاء قد يرغب في الإسهام في أعمالنا.

وسيكرس الأسبوع الأخير من مدة ولاية تركيا لتقييم التقدم المحرز حتّى من جانب منسقي بنود جدول الأعمال. وكرئيس لكم، سأصغي باهتمام إلى كل واحد منكم، وبالتعاون الوثيق مع زملائي في توليفة الرؤساء الستة سأسعى إلى إيجاز عناصر أعمالنا المقبلة.

وقد ذكرنا الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي - مون، في بيانه الافتتاحي، بأن نجاحات مؤتمر نزع السلاح "ذكريات مضت وولت". إنني آمل بصدق أن يُصبح المأزق الحالي عما قريب في خبر الماضي.

وأود أن أنهي مقدمتي هذه بنبرة شخصية. إنني أعتبر أن من محاسن الصدق أن مدينة غورد يوم القديمة تقع في أناتوليا الوسطى، ولعلكم تذكرون أن مشكلة فك العقدة الغوردية ظلت مستعصية على جميع الحلول إلى أن

## الرئيس

حلّها الاسكندر الكبير بسيفه. وأنا لا أنوي أن أمسك سيفاً في يدي. فالسيف في أيديكم في حقيقة الأمر. ونسميه "الإرادة السياسية".

لديّ ألمانيا كمتكلم في جلسة اليوم العامة. أعطي الآن الكلمة لممثل ألمانيا الموقر، السفير براساك.

السفير براساك (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتناول فيها الكلمة تحت رئاستكم الموقرة، يطيب لي أن أتعهد بالدعم الكامل من وفدي، لكم مثلما لكافة أعضاء توليفة الرؤساء الستة لهذا العام. وأود أيضاً أن أعرب عن امتناني لكم على بيانكم الافتتاحي الرائع، الذي أدليت به للتوّ. وأود أن أغتنم هذه الفرصة، بما أنني سأدلي ببيان بشأن البند ٣، أن أرحب بمنسق هذه المسألة زميلي ماريوس غرينيوس من كندا، وأتعهد له بالدعم، وإننا بلا ريب نتطلع إلى عقد جلسة يوم الخميس غير الرسمية، التي سيحضرها السيد جيرار براتشي، رئيس لجنة الأمم المتحدة لاستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. إنه معنا هنا للمرة الثانية لكي يتسنى لنا مواصلة هذا الحوار. وإن لم تخنّي ذاكرتي، فإن الاقتراح الداعي إلى دعوة رئيس اللجنة المذكورة قد قُدم تحت رئاسة الاتحاد الأوروبي في النصف الأول من عام ٢٠٠٧، وشاءت الصدفة أن تكون رئاسة الاتحاد الأوروبي لألمانيا آنذاك.

وإن حق جميع الدول في استغلال الفضاء الخارجي واستخدامه، وهو بيئة فريدة متقاسمة، لمصلحة ولفائدة البشرية جمعاء، مبدأ قانوني يقبله الجميع. كما أن كافة الدول حريصة ومسؤولة على ضمان ممارسة تلك الحقوق صوناً للسلم والأمن الدوليين. وحجر الزاوية بالنسبة لقانون الفضاء الدولي هو معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧. وهذه المعاهدة تضع قيوداً هامة على النشاط العسكري في الفضاء: إنها تحظر نشر أسلحة الدمار الشامل في الفضاء وكذا الأنشطة العسكرية على القمر وعلى الأجرام السماوية الأخرى. وتظل ألمانيا تدعم بشدة هذه المعاهدة.

وقد سبق للمجتمع الدولي أن بدأ في الخمسينات إدراج بند في جدول أعماله عن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. ومنذئذ، ما انفكت ألمانيا تلتزم ببذل الجهود لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، وهذا ما تبدى من خلال دعمنا المستمر لقرارات اللجنتين الأولى والرابعة التابعتين للجمعية العامة للأمم المتحدة في هذا الشأن وكذا لجنة الأمم المتحدة لاستخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية ولجنتيها الفرعيتين.

وإن الفضاء الخارجي، بوصفه "مشاعات عالمية" أصبح الآن جزءاً من الحياة اليومية لمعظم سكان المعمورة، من التلفزة إلى الخدمة الهاتفية والإنترنت وإثبات صحة البطاقات الاعتمادية والتنبؤ بأحوال الطقس ورصد الكوارث والتخطيط العمراني والشبائيك المصرفية الآلية، وهلمّ جرّاً. إلا أن النظم الفضائية معرّضة تماماً من الناحية المادية إلى التشويش المتعمد أو حتى العرضي. وإن البيئة الفضائية اليوم مهددة بالفعل من خلال التلوث الواسع النطاق بالخطامات، الذي هو "غير تمييزي" بحكم طبيعته، وتزايد تشبّع طيف الذبذبات الراديوية واكتظاظ معظم المواقع المدارية المفيدة.

### السفير براساك (ألمانيا)

لذلك، فإن الأمر لا يحتاج حتى إلى سباق التسلح لتهديد الوصول إلى الفضاء الخارجي واستخدامه على نحو آمن ومستدام. وزيادة على ذلك، فإن الأنشطة في الفضاء يتزايد اتسامها بطابع "الاستخدام المزدوج". وقد أصبح رسم حدود واضحة بين الاستخدامات السلمية الصرفة والاستخدامات العسكرية المتميزة ضرباً من الأوهام الفارغة. وكمثال على ذلك: إن الاقتفاء والمراقبة في الفضاء لرصد الحطام، وتعبق السواتل لتجنب التصادمات المحتملة، فيها أيضاً احتمال ملازم لها بأن تستعمل في التطبيقات الفضائية الهجومية.

إن ألمانيا مهمة أشد الاهتمام بتعزيز نظام تحديد الأسلحة في الفضاء الخارجي. وقد تقدمت المداولات، داخل الاتحاد الأوروبي، بشأن الأخذ بمدونة للسلوك بشأن الأنشطة الفضائية كتدبير لبناء الثقة. وهذه المبادرة، التي نوقشت أيضاً في حلقة عمل بشأن "الأمن في الفضاء الخارجي ودور الاتحاد الأوروبي"، نظمتها الرئاسة الألمانية للاتحاد الأوروبي في حزيران/يونيه ٢٠٠٧، يمكن أن تكون جزءاً من النهج التراكمي في سبيل تعزيز الأمن الفضائي.

وتود ألمانيا أيضاً أن تُجرى مناقشات موضوعية في مؤتمر نزع السلاح بشأن الأمن الفضائي، كما أنها ما فتئت تدعم الجهود المبذولة في هذا الحقل لتحسين الأمن في الفضاء الخارجي بواسطة تدابير تحديد الأسلحة. لذلك، فإننا نرحب بتقديم المشروع المتعلق بالتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد أجسام في الفضاء الخارجي إلى مؤتمر نزع السلاح من جانب وزير الخارجية الروسي لافروف في الأسبوع الماضي. وإننا نتطلع إلى المشاركة البناءة في مناقشة ذلك المشروع. ونود، في تلك المناقشات، التوسع في المسائل التي ما زالت، من وجهة نظرنا، لم تغط تغطية كافية بالمشروع. وأذكر باختصار أهمها، وهي أولاً، العلاقة بين صك جديد محتمل والصكوك الموجودة، ولا سيما معاهدة الفضاء الخارجي باعتبارها حجر الزاوية لأنشطة الفضاء الخارجي؛ وثانياً، المخاطر التي يطرحها استحداث وتجريب أسلحة مضادة للسواتل؛ وثالثاً، آليات الامتثال والتحقق باعتبارها عنصراً محورياً من عناصر تلك المعاهدة.

بيد أنه، وكما نعلم، لن يتأتى إجراء مناقشات ذات مغزى في مؤتمر نزع السلاح بشأن المسائل المتعلقة بالأمن الفضائي إلا إذا وافق مؤتمر نزع السلاح على برنامج للعمل. وحالما يتم التغلب على المأزق في مؤتمر نزع السلاح، وعندما يكون جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح قد عبروا الجسور الراسخة التي شيدتها رئاسات مؤتمر نزع السلاح والدول الأعضاء الأخرى في هذا المؤتمر طيلة دورة عام ٢٠٠٧ بأكملها، سيُفسح المجال حتى لإجراء مناقشات أكثر مضموناً وتفصيلاً.

إننا نقرّ أنه ليس هناك بعد توافق دولي في الآراء بشأن الحاجة إلى المزيد من المعاهدات والمزيد من التدوين القانوني لاستخدام الفضاء. وقد يَصْدُق القول أيضاً إنه ليس ثمة في الوقت الحاضر سباق للتسلح في الفضاء الخارجي وأن الاستخدامات العسكرية الراهنة للفضاء الخارجي للمراقبة والملاحة والاتصال مشروعة. وأود أن أُشير، مع ذلك، إلى أن منع التسليح غير المرغوب فيه للفضاء الخارجي مهمة أسهل من محاولة التحكم في هذا التطور وإبطائه بعد أن يبدأ. وهذا هو المبدأ السديد الذي تقوم عليه معاهدة أنتاركتيكا لعام ١٩٥٩ ومعاهدة قاع البحار لعام ١٩٧١، بالإضافة إلى معاهدة القمر ومعاهدة الفضاء الخارجي، التي أشرت إليها آنفاً.

السفير براساك (ألمانيا)

ولا شك أنه ما من مفاوضات بشأن حظر الأسلحة الفضائية التدميرية إلا وستتعثّر بالعديد من الصعوبات، لا سيما فيما يتعلق بالتعاريف وتدابير التحقق. وعليه، فإن ألمانيا تعتبر المداولات الجارية حول مدونة السلوك بشأن الأنشطة الفضائية تدبيراً للشفافية وبناء الثقة، وإسهاماً مباشراً أكثر في الأمن الفضائي. بيد أننا نؤيد، كهدف أطول أجل، وضع صك جديد ملزم قانوناً بشأن تحديد الأسلحة في الفضاء الخارجي، سيكون وضع مدونة السلوك غير ملزمة من الناحية القانونية لمنع الممارسات الخطيرة في الفضاء الخارجي موطئ قدم له وسيسهل في نهاية المطاف التفاوض على معاهدة متعددة الأطراف تكون أكثر طموحاً من حيث النطاق.

ذلك أن الأمن الفضائي لا يهتم الأمن في الفضاء الخارجي فحسب وإنما أيضاً أمن كوكب الأرض. إنه يتعلق بصد التهديدات عن أجيال مقبلة لا تعد ولا تحصى على السفينة الفضائية الوحيدة والفريدة التي تقل البشرية، وهي نقطة زرقاء باهتة في الفضاء، كما قال عنها كارل ساغان: تلکم هي الأرض.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير براساك على بيانه وعلى الكلمات الطيبة الموجهة إلى الرئاسة.

ليس لديّ على القائمة مزيد من المتكلمين. هل هناك أي وفد يود تناول الكلمة في هذه المرحلة؟ يبدو أن الأمر ليس كذلك.

بهذا ننهي أعمالنا اليوم. ستُعقد جلسة المؤتمر الرسمية القادمة يوم الثلاثاء ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٨، في الساعة ١٠/٠٠ العاشرة صباحاً في هذه الغرفة. وفي غضون ذلك، ستواصل هذا الأسبوع المناقشات الرسمية بشأن بنود جدول الأعمال ١-٤، ابتداءً من بعد ظهر اليوم.

ترفع هذه الجلسة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٠ صباحاً

— — — — —